الأمم المتحدة

A/C.2/56/3

الجمعية العامة

Distr.: General
23 October 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون
اللجنة الثانية
البنود ١٢ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ من جدول الأعمال
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
مسائل السياسة القطاعية
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
البيئة والتنمية المستدامة
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)
العولمة والاعتماد المتبادل
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية

رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من سفير جمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الإعلان الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في الدوحة، قطر، خلال الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

301001 301001 01-59879 (A)
0159879

وسأكون غاية في الامتنان لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ١٢ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ من جدول الأعمال.

(توقيع) باغر الأسدي
رئيس مجموعة الـ ٧٧
السفير
(جمهورية إيران الإسلامية)

الإعلان الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في الدوحة، قطر

١ - تؤيد مجموعة الـ ٧٧ والصين وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى القواعد والنظم، بوصفه من الأدوات الضرورية لتعزيز التنمية الاقتصادية، وتيسير اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، والقضاء على الفقر في كل العالم. ونحن نعترف بالأهمية الحاسمة لوجود نظام تجاري متعدد الأطراف يستند إلى القواعد والنظم، ولوجود عملية لصنع القرار تتسم بالشفافية في منظمة التجارة العالمية، بغية تنظيم العولمة وخفض نطاق اتخاذ الإجراءات من طرف واحد.

٢ - وللبلدان النامية مصلحة واضحة في تقوية هذا النظام بطريقة تعزز تنميتها. ومن جوانب عديدة، هناك ضرورة لإدخال تحسينات على القواعد والنظم المتعددة الأطراف كي تصبح أكثر استجابة لمصالح البلدان النامية التجارية والإنمائية، ولتحقق الأهداف التي تتمثل في الإنصاف.

٣ - وقد فشلت الغالبية العظمى من البلدان النامية حتى الآن، بسبب جوانب الضعف الملازمة للنظام الاقتصادي والتجاري الدولي، في الحصول على نصيب من الازدهار الاقتصادي العالمي. ويضاف إلى ذلك أن تباطؤ/ركود الاقتصاد العالمي سيؤثر على الجميع، وسيكون على أشده في البلدان النامية وأشدها فقرا.

٤ - وفي سياق ما ذكر أعلاه، نلاحظ مع القلق الشديد أن البلدان النامية ما زالت لا تستفيد من منافع النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم حاليا. فثمة عجز عن إحراز تقدم باتجاه تحرير القطاعات التي تشكل أهمية خاصة لهذه البلدان تحريرا كاملا، وتوجد اختلالات كبيرة بين الحقوق والالتزامات في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف، وكذا في شروط الوصول إلى السوق. وفي هذا الصدد، يتعين معالجة تضاؤل مشاركة البلدان النامية في التجارة العالمية بصورة عاجلة. كما يتعين أن تنال معالجة هذه المفارقات وكذلك عجز التنمية مكان الصدارة في جميع برامج العمل المستقبلية في منظمة التجارة العالمية، نظرا إلى أن مفتاح تحقيق النمو الاقتصادي العالمي المستدام يتمثل في فتح الطريق أمام إمكانيات نمو البلدان النامية. ويجب كذلك أن يدمج البعد الإنمائي بشكل كامل في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.

٥ - ونعرب عن خيبة الأمل العميقة لعدم وجود أي تقدم يذكر في مسائل التنفيذ، برغم التراضي الواضح الذي اتسم به قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، في أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بشأن تناول واتخاذ قرارات في موعد لا يتعدى انعقاد الاجتماع الوزاري الرابع. ونلاحظ أن البلدان النامية حددت ١٠٤ مسائل تتعلق بالتنفيذ والناجمة عن وجود قصور أو خلل في تنفيذ الاتفاقات نصا وروحا؛ ويعود بعضها إلى التفسير

الخاطئ لأحكام تلك الاتفاقات؛ ويرد بعضها الآخر إلى وجود مفارقات واختلالات تنطوي عليها اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ونعيد التأكيد على ضرورة تنفيذ الاتفاقات تنفيذا كاملا ودقيقا، وضرورة تقويم الاختلالات الموجودة حاليا والمنبثقة عن اتفاق جولة أوروغواي، باعتبار أن ذلك يشكل خطوة هامة تجاه بناء الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف وإعادة مصداقيته، ويتعين لذلك حلها بصورة مفيدة وعلى وجه السرعة قبل انعقاد الاجتماع الوزاري الرابع وبدون ربطها بأي أشياء خارجية.

٦ - ونلاحظ أن اتفاقات جولة أوروغواي لم تؤد إلى تحسن في إمكانية وصول صادرات البلدان النامية وأقل البلدان نموا إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، بالصورة الموعودة. إن استمرار وجود التعريفات القصوى، وتصاعد التعريفات، والحواجز غير المرتبطة بالتعريفات، مثل القواعد الجزافية والمعقدة المتعلقة بالمنشأ، والحواجز التقنية المفروضة على التجارة، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية المستغلة للأغراض الحمائية، فضلا عن إساءة استخدام ما يسمى بسبل الانتصاف التجارية مثل التدابير المناهضة للإغراق، والضرائب التعويضية، وإجراءات الحماية، لا سيما في القطاعات التي تهم البلدان النامية، بما في ذلك قطاعات النسيج والملبوسات، والزراعة ومنتجات التصنيع الزراعي، في البلدان المتقدمة النمو، أثر بشكل ضار وخطير على التجارة والأبعاد المستقبلية للتنمية في البلدان النامية وأقل البلدان نموا، كما أدى إلى منع هذه البلدان من جني ثمار تحرير التجارة. ويتعين على الاجتماع الوزاري في الدوحة معالجة التأثير الضار لهذه التدابير على إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق، بهدف إزالتها.

٧ - ونعتقد أنه لما كانت الأحكام الخاصة والتفاضلية في اتفاقات جولة أوروغواي الحالية هي في معظمها ذات طبيعة شكلية وليست جوهرية، فإنه ينبغي لاتفاقات منظمة التجارة العالمية أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا، بأسلوب ذي دلالة وفعالية أكبر، وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى اتخاذ تدابير إيجابية بشكل عاجل للاستجابة للاحتياجات الإنمائية والمالية والتجارية للبلدان النامية، دون فرض أي التزامات في المقابل. ومن الضروري أيضا ضمان تطبيق هذه التدابير بشكل فعال من حيث الأهداف المتوخاة منها، وذلك بجعل هذه التدابير أكثر تحديدا وفعالية. ويتعين أن تكون هذه التدابير ملزمة قانونا، والعمل بها، وإنفاذها حتى لا تبقى تلك الأحكام مجرد ''أحكام تتعلق ببذل أفضل الجهود''. وينبغي أن يتفق الأعضاء أيضا على إبرام اتفاق إطاري يتعلق بالأحكام الخاصة والتفاضلية.

٨ - وينبغي أن ينجم عن المفاوضات المقررة في مجالات الزراعة والخدمات، بالإضافة إلى الاستعراضات المقررة، تحسنا في فرص الوصول إلى الأسواق، وقواعد أكثر عدلا وإنصافا للبلدان النامية. ونحث مؤتمر الدوحة الوزاري على مضاعفة الجهود في هذا الصدد.

٩ - ولقد تميزت التجارة في المجال الزراعي حتى الوقت الحاضر بوجود مستويات عليا من الحماية من خلال استخدام معدلات عالية من الإعانات وطائفة من الحواجز التعريفية وغيرها من الحواجز في البلدان المتقدمة النمو. وإننا إذ نعبر عن قلقنا العميق إزاء عدم إحراز تقدم في المفاوضات المقررة الجارية بموجب المادة ٢٠ من الاتفاق المعني بالزراعة، فإننا نؤكد الحاجة إلى أن يتخذ المؤتمر الوزاري الرابع القرارات الضرورية لتحقيق إصلاح جوهري للزراعة، يفضي إلى إدماجه في قواعد ونظم منظمة التجارة العالمية، من خلال:

- تبني طرائق فعالة للتخلص من التدابير التي تؤدي إلى اختلالات في التجارة والإنتاج، بالإضافة إلى الأثر التعويقي لهذه الأدوات على صادرات البلدان النامية في مجال الزراعة؛

- تعهد البلدان المتقدمة النمو بإلغاء التعريفات القصوى، وتصاعد التعريفات؛ والحد بصفة ملموسة من التعريفات المقيدة؛ وتخفيض الدعم المحلي بشكل كبير؛ وإلغاء جميع أشكال إعانات التصدير. وإن تحسين المعاملة التفاضلية والمميزة بحيث تكون قابلة للتطبيق وفعالة وملزمة يشكل مسألة ذات أهمية حيوية لتعزيز الإمكانيات الإنمائية للزراعة في البلدان النامية؛

- ضرورة تقويم الطبيعة غير المنصفة للأحكام الحالية للاتفاق المعني بالزراعة. وفي هذا الصدد، ينبغي إدراج مقترح البلدان النامية المتعلق بما يسمى ''مربع التنمية'' في أحكام اتفاقية مجددة وأكثر إنصافا، بالإضافة إلى المقترحات التي تقدمت بها الدول النامية فيما يخص الأحكام الخاصة والتفاضلية، وشواغل منتجي السلعة الواحدة، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب أيضا تناول المقترحات التي تقدمت بها البلدان النامية فيما يخص الشواغل غير التجارية - وهي المتعلقة تحديدا بالأمن الغذائي والتنمية الريفية. وبحسب ما اتفق عليه، ينبغي وضع الآليات المناسبة لضمان تنفيذ الالتزامات الواردة في القرار المتعلق بالتدابير المتخذة لصالح البلدان النامية وأقل البلدان نموا المستوردة الصافية للأغذية.

١٠ - ويظل منح الأفضليات التجارية أمرا ذا أهمية حاسمة في زيادة حصص البلدان النامية من التجارة الدولية، وينبغي أن تكون هذه الأفضليات ذات أهمية، وليست مقيدة بأي اشتراطات غير تجارية.

١١ - ونلاحظ بانشغال بالغ التعثر الكبير في مشاركة البلدان النامية في قطاع تجارة الخدمات. وينبغي القيام بالمفاوضات المقررة الجارية المتعلقة بتجارة الخدمات على أساس التحرير التدريجي باعتباره وسيلة لتشجيع النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين وتنمية البلدان النامية. ولأجل ذلك، فإننا نؤكد مجددا أهمية المبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بالمفاوضات التي اعتمدها مجلس التجارة والخدمات في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠١ (الوثيقة S/L/93)، التي ستشكل الأساس لمواصلة المفاوضات بغية تحقيق أهداف الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في قطاع الخدمات، بحسب ما هو منصوص عليه في الديباجة، والمادة الرابعة، والمادة التاسعة عشرة من ذلك الاتفاق.

١٢ - ونرى أن المفاوضات ينبغي أن تفضي إلى وضع الأحكام المتعلقة بنقل التكنولوجيا، بموجب الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية، موضع التنفيذ، وذلك تحقيقا للمصلحة المشتركة لمنتجي المعرفة التكنولوجية ومستخدميها، وأن تبحث عن آليات تتيح الكشف عن مصادر المعرفة التقليدية والموارد الجينية المستخدمة في الاختراعات، حتى يتسنى تحقيق تقاسم عادل ومنصف للفوائد. وينبغي في هذا الصدد أن يكون الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية داعما لأهداف ومبادئ اتفاقية التنوع البيولوجي، لا أن يسير في خط مناهض لها، بغية ضمان حماية الموارد البيولوجية، وتشجيع النظم الهادفة إلى حماية المعرفة التقليدية والموارد الجينية. ويتعين أن يأخذ استعراض الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية في الاعتبار بشكل كامل البعد الإنمائي، وينبغي على الأعضاء أن يتفقوا خلال فترة هذا الاستعراض على عدم الاحتكام إلى إجراءات تسوية المنازعات ضد البلدان النامية.

١٣ - ونود التأكيد أنه لا ينبغي أن يوجد في الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية ما يمنع الحكومات من اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة والتغذية، ولا ما يمنعها من ضمان إتاحة الأدوية الأساسية والأدوية المنقذة للحياة بأسعار تكون في متناول الجميع، وذلك بما يتفق مع شواغل الصحة العامة في البلدان النامية.

١٤ - ونشدد على أهمية استعراض الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، ونعيد التأكيد على أن إدخال التعديلات المناسبة على هذا الاتفاق مسألة ضرورية للبلدان النامية حتى يتسنى لها السعي وراء تحقيق أهدافها من أجل التنمية والتصنيع السريع، بما في ذلك

توطين الصناعة. ونشدد أيضا على أنه ينبغي اتباع نهج إيجابي تجاه الطلبات المتعلقة بتمديد إضافي للفترة الانتقالية الممنوحة للبلدان النامية بموجب الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، ووفقا للقرار الصادر عن المجلس العام في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٠. ونؤكد كذلك أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي توسيع لنطاق قائمة التدابير التي تشملها الأنظمة المنبثقة عن الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وينبغي خلال فترة الاستعراض أن يتفق الأعضاء على عدم الاحتكام إلى إجراءات تسوية المنازعات ضد البلدان النامية.

١٥ - وثمة حاجة عاجلة لدمج ذي أهمية لقطاع المنسوجات والملابس، وذلك نظرا لوجود تحرير محدود جدا لهذه التجارة، مما يؤثر على المواد المدرجة في إطار قيود الحصص المحددة، وعلى حدوث زيادة كبيرة في فرص الوصول إلى الأسواق أمام صغار الموردين من البلدان النامية. وينبغي أن تشمل التدابير في هذا الصدد، في جملة أمور، التسريع بعملية تحرير التجارة من خلال إزالة العوائق وفقا للاتفاق المتعلق بالأنسجة والملابس، وتجميد التدابير المناهضة للإغراق، والتدابير المناهضة للإعانات، وتدابير الحماية، التي تلجأ إليها البلدان الصناعية.

١٦ - وتشكل التدابير الرامية إلى معالجة التنفيذ، والمفاوضات المقررة، بما في ذلك استعراض الاتفاقات المختلفة لمنظمة التجارة العالمية، برنامج عمل واسع النطاق. وإننا نسلم بأهمية مسائل مثل التجارة والاستثمار، والتنافس، والشفافية في المشتريات الحكومية، وتسهيل التجارة. بيد أن أي قرار يتعلق بإجراء مفاوضات حول هذه المسائل في منظمة التجارة العالمية ينبغي أن يقوم على أساس من توافق الآراء، ويحتاج إلى تقييم دقيق لتحديد ما يترتب عليه من آثار على البلدان النامية، وعلى قدرتها على المشاركة في المفاوضات. وفضلا عن ذلك، يجب أن تشكل مقترحات البلدان النامية بخصوص معالجة العجز الإنمائي في منظمة التجارة العالمية، أولوية عاجلة لأي مفاوضات إضافية.

١٧ - ونلاحظ أن البلدان النامية قد أبرزت بعض المسائل مثل التجارة والديون، والتجارة والتمويل، والتجارة ونقل التكنولوجيا، في العملية التحضيرية لمؤتمر الدوحة، ومن قبله لمؤتمر سياتل. وينبغي أن ينظر على وجه الاستعجال في وضع آليات توفر معالجة جادة لهذه المسائل ذات الأهمية القصوى للبلدان النامية.

١٨ - ونرى أن البلدان النامية لا تزال تخضع لقيود، من بينها القدرات التقنية والمؤسسية المحدودة اللازمة لتكييف قوانينها الوطنية بشكل كامل، وإنجاز التزاماتها على الوجه المطلوب، والاستفادة الكاملة من أحكام اتفاقات التجارة متعددة الأطراف. ونحن نحث أعضاء منظمة التجارة العالمية من البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها، نصا وروحا، فيما يتعلق ببناء القدرات وغير ذلك من ضروب دعم المساعدة التقنية للبلدان النامية ولأقل

البلدان نموا. وثمة حاجة لزيادة وضمان توفير الموارد الضرورية على أساس مضمون ومنتظم، كما ينبغي تمويل تمويل أنشطة التعاون التقني من الميزانية العادية لمنظمة التجارة العالمية. وندعو إلى زيادة المساعدات التقنية وأنشطة بناء القدرات التي توفرها منظمة التجارة العالمية، والوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ذات الصلة. وينبغي عدم إخضاع المساعدة التقنية لأي شكل من أشكال المشروطية.

١٩ - ونؤكد على أنه من المهم لجميع البلدان وجوب اتساق بين سياسات التجارة الوطنية واتفاقات التجارة متعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، نعبر مجددا عن انشغالنا، وندعو إلى الكف عن استخدام التدابير الاقتصادية القسرية ضد البلدان النامية، من خلال، جملة أمور، منها، الجزاءات الاقتصادية والتجارية التي تتخذ من جانب واحد وتتعارض مع القانون الدولي، لا سيما المحاولات الجديدة الهادفة إلى تطبيق القانون المحلي خارج الحدود الوطنية، الأمر الذي يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد منظمة التجارة العالمية.

٢٠ - وثمة حاجة ملحة لتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في خطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، لا سيما الالتزام رقم ٥ ''تعزيز دور التجارة في التنمية''، والالتزام رقم ٧ ''تعبئة الموارد المالية''. وينبغي أن يكون هناك التزام يفرض بموجبه على البلدان المتقدمة النمو فتح أسواقها أمام صادرات أقل البلدان نموا بشكل يجعل هذه الصادرات معفية من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص.

٢١ - وينبغي أن تولي البلدان المتقدمة النمو اهتماما كافيا أيضا لمصالح البلدان النامية الأخرى من أجل تحسين الالتزامات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق في المستقبل.

٢٢ - ويظل الإطار المتكامل التزاما صالحا من أجل تقديم المساعدة التجارية والمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا. ويحتاج الصندوق الاستئماني للإطار المتكامل إلى تمويل كاف وشفافية أكبر في تنفيذه، بما في ذلك الأساس الذي يقوم عليه اختيار البلدان المستفيدة.

٢٣ - ونظرا للتهميش المتزايد لأقل البلدان نموا في التجارة العالمية، فإننا نحث المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية عل أن يأخذ في الاعتبار روح وتوصيات الإعلان الصادر عن اجتماع وزراء التجارة لأقل البلدان نموا الذي عقد مؤخرا في زنجبار، وذلك لتعزيز مشاركة هذه البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٤ - وينبغي السماح لأقل البلدان نموا المتقدمة بطلبات لعضوية منظمة التجارة العالمية بالانضمام إلى هذه المنظمة بصفة سريعة استنادا إلى معايير والتزامات مرنة متفق عليها، تتلاءم مع المرحلة الإنمائية التي وصلتها هذه البلدان، وتستند إلى المعاملة الخاصة والتفاضلية

لصالح أقل البلدان نموا. وينبغي ألا تتجاوز التزامات أقل البلدان نموا المنضمة إلى المنظمة ما يلتزم به حاليا الأعضاء الحاليون لمنظمة التجارة العالمية من أقل البلدان نموا.

٢٥ - ونعيد التأكيد بأن منظمة العمل الدولية هي الهيئة المختصة بتحديد جميع المسائل المتعلقة بمعايير العمل، ومعالجتها. ولذلك، فإننا نعارض بشدة أي ربط بين التجارة ومعايير العمل. ونعارض أيضا استخدام المعايير البيئية كشكل جديد من أشكال الحماية. ونعتقد أن المسائل المتعلقة بهذه المعايير ينبغي أن تقوم بمعالجتها المنظمات الدولية المختصة، وليس منظمة التجارة العالمية.

٢٦ - إن وضع مفاهيم، مثل الترابط الشامل مع منظمات حكومية دولية أخرى مثل منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أمر ينبغي التحذير منه إذ أنه قد يُستخدم لربط التجارة مع المسائل الاجتماعية والبيئية من أجل أغراض الحمائية.

٢٧ - ونؤكد على الحاجة إلى معالجة المشاكل المحددة للاقتصادات الصغيرة، التي يتم تهميشها بشكل متزايد في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولذلك، فإن القرار الوزاري ينبغي أن يعكس الحاجة إلى معالجة المسائل الخاصة التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة، والاتفاق على برنامج عمل خاص بها.

٢٨ - ونحيط علما أيضا بمشاكل البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي مشاكل تنبثق من العوائق التي تعود إلى موقعها الجغرافي. ويجب تحديد الطرائق التي يمكن بها معالجة هذه المشاكل.

٢٩ - ونسلم بأن التكامل الإقليمي ودون الإقليمي بين البلدان النامية أمر أساسي للتخلص من عملية التهميش، وأنه يشكل لبنة دينامية بناءة لتحقيق مشاركة هذه البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف مشاركة فعالة. غير أننا نبدي انشغالنا إزاء اتفاقات التجارة الإقليمية بين البلدان المتقدمة النمو، التي تسبب تمييزا ضد العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نموا. ولأجل ذلك، فإننا ندعو إلى إلغاء تمايز التعريفات التي تشكل تمييزا ضد البلدان النامية في اتفاقات التجارة الإقليمية المعقودة بين البلدان المتقدمة النمو.

٣٠ - ونحيط علما بالعمل الذي يتم حاليا فيما يتعلق بتعزيز التساوق والتكامل بين مؤسستي بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، حيث أن سياسات والتزامات هذه المؤسسات ينبغي أن يدعم بعضها بعضا في تشجيع الهدف الإنمائي للنظام التجاري المتعدد الأطراف، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية، بغية كفالة اتساق السياسات، وتحقيق تنسيق أفضل فيما يخص المساعدة التقنية والمالية، وتحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،

وتخفيض عبء الديون، والقضاء على الفقر. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تحاشي وضع مشروطيات متداخلة أو شروط إضافية على الحكومات.

٣١ - وينبغي تحقيق شمولية منظمة التجارة العالمية في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى دعم النظام التجاري المتعدد الأطراف. وإننا نعتقد بشدة أنه ينبغي إتاحة المساعدة المناسبة للبلدان النامية الساعية إلى الانضمام. وينبغي أن تمنح هذه البلدان شروطا لا تتجاوز التزامات البلدان النامية وأقل البلدان نموا الأعضاء في منظمة التجارية العالمية، وأن تكون ذات صلة بهذه الالتزامات. ونحث جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية على الامتناع عن وضع مطالب مفرطة أو عسيرة على الطلبات التي تتقدم بها البلدان النامية. ولذلك، لا بد لعملية الانضمام أن تتسم بالشفافية والتبسيط والتسريع، بما يتفق مع قواعد ونظم منظمة التجارة العالمية.

٣٢ - ونعترف أن البلدان النامية المنضمة حديثا فتحت أسواقها على نطاق واسع للغاية وتعهدت بالتزامات أخرى. وينبغي أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار في المفاوضات التجارية التي ستجرى في المستقبل.

٣٣ - ويتعين الاستمرار في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتجارة الالكترونية. ونؤكد أيضا على ضرورة ردم الهوة الرقمية، وإلغاء جميع القيود الموضوعة على مشاركة البلدان النامية، وعلى إتاحة الحصول على التكنولوجيات الحديثة.

٣٤ - إن توضيح قواعد منظمة التجارة العالمية المعمول بها فيما يتعلق بالتجارة الالكترونية هو أمر ذو أهمية لجميع الأعضاء. وينبغي أن يكون الهدف من العمل المستقبلي في هذا السياق إيجاد فرص جديدة أمام توسع التجارة، وبصورة خاصة من أجل زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية، وأمام مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٥ - ونكرر الإعراب عن الحاجة إلى التوصل بشكل عاجل إلى قرار في منظمة التجارة العالمية بخصوص الطلبات التي تقدمت بها منظمات إقليمية، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، في البلدان النامية للحصول على مركز المراقب الدائم.

جنيف، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١